

**ON THE DECLARATIVE AND NON-
DECLARATIVE: A RESEARCH ON THE
FUNDAMENTALS OF RHETORICAL SEMANTICS**

Mohammad Hasan Mustafa¹

Abstract

The field of the declarative and non-declarative statements is considered one of the two essential bases on which the rhetorical semantics stand, the other being the research fields of Versification, which was explained in details by (Abdul-Qahir Al-Jurjani) in his book (Dalae'l Al-E'jaz) in the tenth century. Thus, many considered him the creator of rhetorical semantics; and while the field of versification was extensively studied, the problems considering the declarative and non-declarative speech were not explored enough, especially that they were the first core of the rhetorical semantics. The research is following the early beginnings of this science, since the times of the Greek philosophers and the Muslim linguist-philosophers affected by them, and its connection to the concept of truth and falsity, then its transmission to the field of linguistic research. According to this view, the speech, after several centuries, was divided into two main types: the declarative and the non-declarative, and was later formed as a framework for the semantics in the Arabic rhetorics. Since (Al-Sakkaki) put the earliest design for it in the eleventh century, and the alterations added to it by (Al-Qazwini) in the twelfth, the research is exploring the historical development of the concepts of the declarative and non-declarative, mentioning the details, which might not be explained in the rhetoric's literature, and aims to give a clearer picture for this research field and answer the main questions regarding it.

Keywords: Declarative, Non-declarative, Imperative, Semantics of speech, Rhetorical Semantics.

¹ Ass. Prof. Dr., College of Basic Education / University of Mosul.

مبحث الخبر والإنشاء

بحث في أسس علم المعاني

الملخص أ.م.د. محمد حسن مصطفى

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية

الكلمات المفتاحية: الخبر - الإنشاء - الطلب - معاني الكلام - علم المعاني.

يعد مبحث الخبر والإنشاء أحد ركيزتين قام على أساسهما علم المعاني، والركيزة الثانية هي مباحث النظم التي فصل القول فيها الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز في القرن الخامس الهجري، وعده الكثيرون -بناء على ذلك- واضعاً لأسس علم المعاني، إذ سلطت الأضواء على نظرية النظم، في حين ظل مبحث الخبر والإنشاء الذي يمثل شطر علم المعاني بعيداً عن اهتمام الدارسين من حيث كونه الركيزة الأولى لعلم المعاني، تتبع البحث النواة الأولى لنشأة هذا المبحث في دوائر المنطق اليوناني والمتأثرين به من المتكلمين، وارتباطه من أجل ذلك بمفهوم الصدق والكذب، وانتقاله إلى ميدان البحث اللغوي، إذ انقسم الكلام على ضوء هذا المفهوم إلى أقسام عدة، استقرت بعد قرون على هذا التقسيم الثنائي: الخبر والإنشاء، وجعل إطاراً لعلم المعاني في البلاغة العربية، منذ وضع السكاكي أول تصميم لها في القرن السابع الهجري، ثم عدله القزويني في القرن الثامن، تناول البحث في رصده التاريخي تفصيلات تتعلق بدلالة الخبر والإنشاء، لا ترد في كتب البلاغة، وتسهم في تقديم صورة أكثر وضوحاً لهذا المبحث، وتلقي الضوء على بعض الشبهات المثارة حوله.

الخبر والإنشاء

بحث في أسس علم المعاني

يعد مبحث الخبر والإنشاء أحد ركيزتين قام على أساسهما علم المعاني، والركيزة الثانية هي مباحث النظم التي فصل القول فيها الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، وعده الكثيرون -بناء على ذلك- واضعاً لأسس علم المعاني، وفي حين سلطت الأضواء على نظرية النظم، ظل مبحث الخبر والإنشاء الذي يمثل شطر علم المعاني بعيداً عن اهتمام الدارسين من حيث كونه الركيزة الأولى لعلم المعاني، مع أن هذا المبحث له جذور بعيدة في تاريخ نشوء وتطور علوم البلاغة العربية، إذ ابتدأت نواته في دوائر علم المنطق، ثم انتقل إلى مجال الدراسات اللغوية والبلاغية.

رأى بعض الباحثين أن ((الكلام حول مفهوم الخبر والإنشاء قد نشأ مع نشأة الجدل في عصر المأمون حول فتنة القول بخلق القرآن ... وقد بنى المعتزلة قولهم بخلق القرآن على أساس أن ما تضمنه لا يخرج عن واحد من ثلاثة: أمر، ونهي، وخبر، وذلك مما

ينفي عنه صفة القدم⁽²⁾، ويذكر في هذا السياق رأي النظام (ت 221هـ) في صدق الخبر أو كذبه، بمطابقته أو عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر، وليس للواقع، ورأي تلميذه الجاحظ (ت 255هـ) الذي أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأضاف إليهما قسماً ثالثاً، لا يكون صادقاً ولا كاذباً⁽³⁾.

وظاهر أن هذا الكلام عن الخبر وربطه بالصدق والكذب، مما أفرزته قضايا كلامية كانت تدور حول تفسير آيات من القرآن الكريم، فالمتكلمون ومنهم النظام والجاحظ من أوائل من تأثروا بالوفاد اليوناني ووظفوه في تشكيل آرائهم ومواقفهم التي عرفوا بها، وقف النظام عند قوله تعالى: [وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ] فوجد أن كذبهم ليس إلا قولهم عن رسول الله ρ : [إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ] ففسر ذلك أن كلامهم صادق من حيث الواقع، كاذب من حيث عدم اعتقادهم به. وحجته الثانية: ((أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت فيمن شأنه كذلك: ((ما كذب ولكنه وهم))⁽⁴⁾.

أما الجاحظ فقد بنى رأيه على فهمه لقوله تعالى -حكاية عن المشركين-: [أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ] سبأ: 8، فرأى أن الإخبار حال الجنون لا يوصف بالصدق ولا بالكذب.

وظاهر أيضاً أن مفهوم الخبر هنا غير مفهومه المصطلح عليه بلاغياً؛ فالخبر يتعلق بالكلام من حيث هو نص، ويحكم عليه بالصدق أو الكذب، ولا يقصد احتمالهما لكلا الحكمين، كما هو الحال في المصطلح البلاغي، فالحكم هنا يتناول مضمون الكلام وليس صيغته اللغوية التركيبية، وهو مفهوم للخبر يطلق على النص في مجال علم الحديث والتاريخ والسير، فقولنا: قام زيد، خبر بمفهومه البلاغي، لأن البلاغة تنظر إلى تركيبه اللغوي الدال على واقع خارجي افتراضي، وليس خبراً في حقول التاريخ والسير والحديث لعدم دلالاته على واقع حقيقي، ويلاحظ كذلك أن الجاحظ تكلم عن الإخبار في الآية الكريمة، وهي في المصطلح البلاغي جملة إنشائية استفهامية طلبية.

ولم يُرو عن النظام ولا عن الجاحظ تقسيم الكلام إلى خبر وغير خبر، وقول الدكتور أحمد مطلوب عن النظام أنه ((كان من أوائل الذين تحدثوا عن الخبر والطلب، وحددوا معناهما، وضبطوهما بمقياس الصدق والكذب))⁽⁵⁾، يفتقر إلى مصدر يوثقه، فالخبر له مفاهيم متعددة بحسب اعتبارات الدارسين له، وقد رأينا أن النظام لم يكن دافعه لغوياً في الحديث عن الخبر، ولم يقصد به الكلام من حيث هو كلام، بل من حيث هو نص معين يريد تعيين دلالاته، وكذلك فعل الجاحظ.

(2) علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق 43، منشور عام 1974؛ وينظر: أساليب بلاغية، د. أحمد مطلوب: 86، منشور عام 1980.

(3) ينظر: علم المعاني: 43-44؛ وأساليب بلاغية: 86-87.

(4) الإيضاح في علوم البلاغة: 14/1. وقول عائشة - رضي الله عنها - المذكور لم أجدّه بهذا اللفظ، وقد روي بلفظ آخر في صحيح مسلم

ونصه: ((إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مُكذِّبين، ولكن السمع يخطئ)) صحيح مسلم: 641/2، وهو في شأن ابن عمر وأبيه -

وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. ρ رضي الله عنهما - في سياق حديث روياه عن الرسول

(5) البلاغة عند السكاكي: 199.

ولم يكن لفتنة خلق القرآن - كما أرى - علاقة بمفهوم الإنشاء والخبر في الكلام، بل ظهر أثر ذلك في مسألة أخرى هي حقيقة الكلام، إذ رأى المعتزلة أنها تقوم على الأصوات المقطعة، والكلام عندهم هو اللفظي الذي ينتظم من الحروف، وقال مخالفوهم من أهل السنة أن الكلام الحقيقي هو الكلام النفسي الذي هو ((المعاني المترتبة في النفس، وهي سابقة على اللفظ، كما يسبق المدلول الدال، فالألفاظ تابعة والمعاني متبوعة))⁽⁶⁾.

وخلص القائلون بالكلام النفسي إلى ((أن كلام الله نفسي قدم قائم بذاته، وهو غير الحروف المقطعة، والأجسام التي يكتب عليها))⁽⁷⁾. وردوا بذلك قول المعتزلة بخلق القرآن.

وإذا عرفنا أن أول من قال بالكلام النفسي هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 324هـ)⁽⁸⁾، يتضح لنا أن هذه الفكرة جاءت متأخرة عن القول بخلق القرآن الذي صار مذهب الدولة الرسمي في عهد المأمون (198-218هـ)، ومن بعده، ولم تكن لتخطر ببال الإمام أحمد (ت 241هـ) مثلاً الذي امتحن بهذه الفتنة، ويذكر أن الحارث المحاسبي المتوفى سنة (243هـ) قال عن المعتزلة: ((ولهم على ذلك حجتان: أن كلام الله مخلوق، لأنه ينسخ كلامه بكلامه فيما أمر به ونهى عنه، ولو لم يكن مخلوقاً ما جاز عليه النسخ ولا التبديل)).

وحجتهم الثانية: ((ما جاز فيه أن يكون بعضه خيراً من بعض فهو مخلوق، لأنه إذا كان شيء هو خير من شيء فقد فضله، والآخر منقوص، وقال (أو مثلها) وما كان له مثل، فهو مخلوق، لأن المثل يشبهه بمثله))⁽⁹⁾. وهم يقصدون قوله تعالى: [مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا] سورة البقرة: 106.

وإذا لم يثبت أن النظام قد قسم الكلام إلى خير وغير خير، فقد ثبت أن معاصره أبا الحسن الأحنف الأوسط، سعيد بن مسعدة المتوفى سنة (215هـ) أو قبلها أو بعدها بقليل، قد قال ((في كتابه الذي سماه الأوسط: معاني الكلام ستة، وهي محيطة بالكلام: (خير) و(استخبار) وهو الاستفهام، و(دعاء) نحو: يا زيد، ويا عبد الله، و(تمن) نحو: ليت زيداً أتاناً، والإناء بارداً، و(أمر) نحو قولك: أقبل، وأدبر، و(طلب) وهو بصيغة الأمر، كقولك للخليفة: أجزني أنظر في أمري، فالأمر لمن هو دونك، والطلب إلى من أنت دونه))⁽¹⁰⁾. وذكر ابن الشجري (ت 542هـ) الذي نقل كلام الأحنف السابق أن قوماً ((جعلوا النهي داخلاً في حيز الأمر، ولذلك لم يذكره الأحنف، قالوا: لأنك إذا قلت: لا تأكل، كان بمنزلة قولك: دع الأكل))⁽¹¹⁾. غير أن السيوطي

(6) تأثير الفكر الديني في البلاغة، د. مهدي صالح السامرائي: 83.

(7) م. ن: 77. ولمزيد من التفصيل في الموضوع ينظر: روح المعاني للآلوسي: 10/1-20.

(8) تأثير الفكر الديني في البلاغة: 83.

(9) فهم القرآن ومعانيه للحارث بن أسد المحاسبي: 252-253.

(10) الأمالي الشجرية لابن الشجري: 1/254.

(11) الأمالي الشجرية: 1/254.

ت(911هـ) جعل النهي من جملة الأقسام الستة للكلام عند الأخفش، وأخرج منها الطلب، وترتيب هذه الأقسام عنده هي: ((خير، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمن))⁽¹²⁾، والنداء هو الدعاء برواية ابن الشجري، وعلى رواية السيوطي يكون الأخفش قد استوفى أقسام الطلب الخمسة التي ذكرها السكاكي بعد عدة قرون من الزمان، وإشارته إلى خروج صيغة الأمر إلى الطلب أو الدعاء بدلالة القرينة- في رواية ابن الشجري- إشارة مبكرة في هذا المجال، ويذكر أن الأخفش الأوسط كان على صلة حسنة بالكلام وأهله، يقول القفطي في ترجمته: ((قال أبو العباس المبرد: أخبرني المازني قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، وكان غلام أبي شمر، وكان على مذهبه))⁽¹³⁾. أي قديراً.

وقد وقفنا عند تقسيم الأخفش لأهميته التاريخية، فأكثر التقسيمات الأخرى غير منسوبة إلى أصحابها ولا يعرف تاريخها، فقد ذكر السيوطي جملة منها حسب تسلسلها العددي، فبدأ بال عشرة وانتهى بالتقسيم الثنائي الذي استقر عليه البلاغيون، ولم يذكر أحداً من أصحابها سوى الأخفش، كما لم يذكر احتمال التصديق والتكذيب إلا في التقسيم الثلاثي، وهو تقسيم متأخر نسبياً، وما يلاحظ على تقسيمات السيوطي أنها غير معروفة أو مشهورة، وأنه ترك تقسيمات معروفة، ففي تقسيم الكلام إلى عشرة، لم يذكر تقسيم ابن فارس المعروف مثلاً، وفي التقسيم الرباعي لم يذكر تقسيم ثعلب (ت 291هـ) في قواعد الشعر، الذي ذكر الأمر والنهي بدل الطلب والنداء في تقسيم السيوطي، والتقسيم الذي نقله السبكي (ت 773هـ) وقد ذكر الإنشاء بدل النداء⁽¹⁴⁾. وما رواه ابن الشجري عن بعض أصحاب المعاني، وفيه الدعاء بدل النداء⁽¹⁵⁾.

تقسيم الكلام إلى أقسام عامة، وفرزها بناء على معيار الصدق والكذب، كان من جملة أفكار وظواهر ونظريات راجت في المجتمع الإسلامي في القرن الثالث الهجري، ومصدرها كتب يونانية تنسب لأرسطو، نقلت بصورة غير مباشرة من اللغة السريانية، وكانت هذه بدايات التقاء الثقافتين الإسلامية واليونانية، يقول دي لاسي أوليري: ((إن العرب قد استقوا أولى معلوماتهم عن أرسطو من المصادر السريانية، وكانت هذه المعلومات منصبة على مؤلفاته في المنطق، هذه المؤلفات قد ترجمت إلى السريانية، وأعيدت ترجمتها فيها، ووضعت عليها شروح كثيرة كانت في متناول اليد))⁽¹⁶⁾ ويظهر أن هذه الأفكار كانت تواجه في هذه المرحلة، بالقبول والتأييد، من قبل البعض، والرفض والاستنكار، من آخرين، يدل على ذلك كلام ابن قتيبة (ت 276هـ) وهو ينتقد بمرارة أولئك المغترين بالمنطق اليوناني الذي يصفه بقوله: ((له ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول بلا جسم، فإذا سمع الغمر، والحدث الغر قوله: الكون والفساد، وسمع الكيان⁽¹⁷⁾... راعه ما سمع، وظن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة، وكل لطيفة، فإذا طالعها لم يجُل منها بطائل، إنما هو: الجوهر يقوم بنفسه، والعرض لا يقوم بنفسه، ورأس الخط النقطة، والنقطة لا تنقسم، والكلام أربعة: أمر، وخبر،

(12) الإتنان في علوم القرآن: 256.

(13) إنباه الرواة: 39/2.

(14) ينظر: عروس الأفراح في شروح التلخيص: 173.

(15) الأمالي الشجرية: 277/1.

(16) علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب: 217.

(17) أسماء كتب لأرسطو، وقد يكون الكيان هو كتاب الطبيعة لأرسطو.

واستخبار ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر⁽¹⁸⁾.

ومما يفيد هذا النص أن تقسيم الكلام إلى أربعة أقسام، وتصنيف هذه الأقسام إلى صنفين بحسب معيار الصدق والكذب، من جملة المعلومات التي كانت متداولة في الساحة العلمية في هذه المرحلة، وأن مصدرها منطق أرسطو.

ولعل هذا ما قصده ابن الأثير (ت 637هـ) بقوله: ((اعلم أن المعاني الخطابية قد حُصرت أصولها، وأول من تكلم في ذلك حكماء اليونان، غير أن ذلك الحصر كلي لا جزئي))⁽¹⁹⁾. ويقصد أن كليات المعاني، كالخبر والاستخبار، والأمر والنهي، هي التي تكلم فيها اليونان، وليس المعاني التركيبية الجزئية الناتجة عن نظم الكلام، وما يريد أن ينتهي إليه ابن الأثير، هو نفي تأثير فكر اليونان ومنطقهم في إبداعات الشعراء والكتاب.

لقد شهد عصر المأمون نشاطاً عاماً لم يقتصر على حركة الترجمة من اليونانية والسريانية، بل شمل حركة التأليف في مجالات العلوم، وميادين الفكر المختلفة، وشجع العلماء ورجال الفكر على تدوين ما وصلوا إليه من نتائج علمية، وإبداعات فكرية، على مثال رعاية المأمون للفرأ، فأمد ذلك كله الحركة العلمية بالقوة والحيوية، وأدى إلى ظهور تيارات ومذاهب في الفكر لم يكن لها وجود أو رواج من قبل، وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إيجاد بيئة ثقافية وعلمية تشجع على الإبداع، وتزِيل من طريقه العوائق، فليس ثمة رافد واحد للجديد في مثل هذه البيئة الخصبة، وقد رأينا أن الأخصف اللغوي النحوي المتأثر بتيار المنطق اليوناني قد تحدث عن أقسام الكلام بطريقة مغايرة لما كان سائداً في أوساط المترجمين عن اليونان، أو المبهورين بعلومهم، كما وصفهم ابن قتيبة.

ويستمر تيار الأثر اليوناني ويزداد قوة في القرن الرابع، وفي النصف الأول من هذا القرن نلتقي بأحد رجال هذا التيار، وهو ابن وهب الكاتب⁽²⁰⁾، المعاصر لقدماء بن جعفر (ت 337هـ) وصاحب كتاب (البرهان في وجوه البيان) الذي نسب لقدماء، وطبع قسم منه باسم (نقد النثر) قبل أن يعثر على نسخة كاملة للكتاب، وتصحح نسبه إلى مؤلفه، عمق ابن وهب البعد المنطقي في هذا المبحث، ونص على مرجعيته المنطقية، فبعد عرضه للموضوع ذكر أنه لم يستقص تفصيلاته ((لئلا يطول الكتاب بما، وهي في كتب المنطقيين مشروحة، فمن أراد علمها فليطلبها هناك))⁽²¹⁾.

خطا ابن وهب خطوة واسعة نحو الصورة التي انتهى إليها مبحث الخبر والإنشاء، فاخترل أقسام الكلام في قسمين: الخبر والطلب، وهو ما انتهى إليه السكاكي (ت 626هـ) في الخطوة قبل الأخيرة، وذكر من أقسام الطلب: الاستفهام، والنداء،

(18) أدب الكاتب: 4.

(19) المثل السائر: 310/1

(لا تتوفر معلومات محددة عن المدة الزمنية التي عاش فيها سوى إشارات وقرائن وردت في كتابه (البرهان) تفيد أنه ألفه بعد سنة 20

(335هـ) ينظر البرهان: 40.

(البرهان : 96.)²¹

والدعاء، والتمني، ولم يذكر الأمر والنهي، غير أن ما ينبغي ملاحظته هنا أنه لم يذكر هذه الأقسام على سبيل الحصر والاستقصاء، بل قال: ((ومنه الاستفهام والنداء والدعاء والتمني)). وإذا لاحظنا أن الدعاء يكون بالأمر والنهي، إذ هو أحد الأغراض التي يخرج إليها كل من الأمر والنهي، يمكننا القول إن ابن وهب استوعب الأساليب الخمسة للطلب، ويمكننا القول كذلك إن السكاكي نقل عنه هذا التقسيم.

حد الخبر عند ابن وهب هو ((كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده كقولك: قام زيد، فقد أفدته العلم بقيامه))⁽²²⁾، وميز في الخبر بين ((ما يبتدئ المخبر به فيخصّ باسم الخبر، و((ما يأتي به بعد سؤال فيسمى جواباً)) ويقال فيه حينئذ الصواب والخطأ بدل الصدق والكذب، كما يستعمل في الاعتقاد الحق والباطل، ثم قال بعد ذلك: ((وليس في فنون القول ما يقع به الصدق والكذب غير الخبر والجواب))⁽²³⁾، وكأن ابن وهب وهو القريب من البيئة المنطقية تحاشى ما يرد على تعريف الخبر بما يحتمل التصديق والتكذيب من الدّور، فجعل الصدق والكذب من لوازم الخبر، وليس من حدّه كما فعل السكاكي من بعد⁽²⁴⁾، ومن التفصيلات الأخرى التي ذكرها في الخبر، أساليبه، فقال: ((والخبر منه جزم، ومنه مستثنى، ومنه ذو شرط، فالجزم مثل: زيد قائم ... وكل من هذه المعاني، إما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً ... وليس يخلو الخبر المثبت أو المنفي من أن يكون: واجباً، أو ممتنعاً، أو ممكناً ... ثم لا يخلو الخبر بعد هذا كله من أن يكون عمّا مضى، مثل: قام زيد، أو عمّا يستقبل، مثل: يقوم زيد، أو عمّا أنت فيه، مثل قولك: قائم زيد ...))⁽²⁵⁾.

وهذه قضايا في الخبر كثر حولها الكلام عند المتأخرين، فالخبر الواجب أو الممتنع هو ما سمي بالخبر الضروري، أي الصادق الذي لا يحتمل التكذيب أو الكاذب الذي لا يحتمل التصديق، وهو ما استشكل البعض إدخاله في الخبر، لعدم احتمال التصديق أو التكذيب، واستشكل آخرون إدخال الخبر عن المستقبل في حد الخبر، لعدم تحقق نسبته الخارجية.

ثم أوضح معنى الطلب، وهو ((كل ما طلبته من غيرك ... فإنك إنما تطلب من الله Y بدعائك ومسألتك، وتطلب من المنادي الإقبال إليك، أو عليك، وتطلب من المستفهم منه بذل الفائدة لك)). وبعد أن بين حد الاستفهام الحقيقي، ذكر أن الاستفهام قد يخرج من معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى، فقال: ((ومن الاستفهام ما يكون سؤالاً عمّا لا تعلمه، لتعلمه، فيخصّ باسم الاستفهام، ومنه ما يكون سؤالاً عمّا تعلمه ليقرّ لك به، فيسمى تقريراً، ومنه ما يكون ظاهره الاستفهام ومعناه التوبيخ، كقوله تعالى: [أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا])⁽²⁶⁾ الأنعام: 130 ومن مسائل الاستفهام التي تكلم فيها ابن وهب، الاستفهام التصوري والاستفهام التصديقي، وسمى الأول (المحصور) والثاني (المفوض) وقال عنهما: ((فالمحصور ما

(22) م. ن: 93.

(23) م. ن: 94.

(24) ينظر: مفتاح العلوم: 79.

(25) البرهان في وجوه البيان: 95.

(26) البرهان في وجوه البيان: 93-94.

حصرت فيه على الجيب أن يجيب إلا ببعض السؤال، كقولك: ألحماً أكلت أم خبزاً؟ فقد حصرت عليه أن يجيب إلا بأحدهما؛ والمفوض كقولك: ما أكلت؟ فله أن يقول ما شاء من المأكولات، لأنك قد فوضت الجواب إليه⁽²⁷⁾.

وابن وهب يصنف علوم اللغة العربية، أو وجوهها وأقسامها ومعانيها وأحكامها إلى قسمين: فمنها ((ما هو عام للسان العرب وغيرهم، ومنها ما هو خاص له دون غيره))⁽²⁸⁾ ويسميتها أيضاً أقسام العبارة في موضع آخر، وجعل مباحث الخبر والطلب من الصنف الأول، وجعل من الصنف الثاني ((الاشتقاق، والتشبيه، واللحن، والرمز والوحي، والاستعارة، والأمثال، والغز، والحذف، والصرف...))⁽²⁹⁾ وهذا التقسيم استقر عند أهل اللغة على نحو أكثر وضوحاً ودقة، إذ قسموا علوم العربية إلى ستة علوم: اللغة والتصريف والنحو، والمعاني والبيان والبدیع، وقالوا: ((العلوم الثلاثة الأولى يستشهد عليها بكلام العرب نظماً ونثراً؛ لأن المعنى فيها ضبط ألفاظهم، والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذا كان الرجوع إلى العقل))⁽³⁰⁾ فابن وهب يخلط بين ما هو عام ومشترك بين اللغة العربية وغيرها، وبين ما هو خاص بما، فيجعل التشبيه والاستعارة وهما من علوم المعنى المشتركة بين اللغات إلى جوار الاشتقاق الذي هو من مباحث الألفاظ التي تندرج في خصوصيات اللغة، ولعل ابن وهب يقتفي أثر الجاحظ الذي قصر البيان على العرب⁽³¹⁾، ويدل على ذلك قوله عن الاستعارة، ((واما الاستعارة فإنما احتيج إليها في كلام العرب، لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم))⁽³²⁾ وظهرت هذه المسألة في الدراسات اللسانية الحديثة، فنظرية النحو التوليدي جعلت من منطلقاتها السعي للوصول إلى قواعد تستوعب العوامل المشتركة بين اللغات، ووضع نظرية نحوية تفسر هذه القواعد.

وفي النصف الثاني من القرن الرابع يتصدى لهذا المبحث عالم لغوي كبير هو ابن فارس (ت395هـ) في كتابه (الصاحي في فقه اللغة) الذي عقد فيه باباً لمعاني الكلام افتتحه بقوله: ((وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتخصيص، وتمن، وتعجب)).

وبدأ باب الخبر ففرق بين مفهومه عند أهل اللغة، وهو الإعلام، والخبر هو العلم، ومفهومه عند أهل النظر الذين يحدونه بما ((جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: قام زيد، ويقوم زيد، وقائم

م.ن: 94.⁽²⁷⁾

(البرهان: 93⁽²⁸⁾)

(م.ن: 101.⁽²⁹⁾)

(خزنة الأدب وغاية الأرب - ابن حجة الحموي (ت837هـ) تحقيق: عصام شقيو - دار ومكتبة الهلال - ودار البحار - بيروت -⁽³⁰⁾

2004: ج1 ص23. وانظر: الكليات - ابو البقاء الكفوي (ت1094هـ) تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري - مؤسسة

الرسالة - بيروت: ص865.

(ينظر: البيان والتبيين: عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) تحقيق: علي أبو ملحم: 281/3.⁽³¹⁾

(البرهان: 115.⁽³²⁾

زيد⁽³³⁾ فهو يشير منذ البداية إلى المرجعية المنطقية لهذا البحث، ويجاول الاستفادة من مفاهيم أهل النظر في دراسة اللغة، ولم تكن محاولته هي الأولى في هذا الاتجاه، فقد رأينا بعض آثارها قبل هذا الوقت بنحو قرن من الزمان، عند المبرد (ت 285هـ) حيث قال في باب الابتداء: ((هذا باب الابتداء، وهو الذي يسميه النحويون الألف واللام، واعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خير، والخير ما جاز على قائله التصديق والتكذيب))⁽³⁴⁾. بل قد نجد له أثراً عند إمام النحاة سيبويه (ت 180هـ) حين قسم الكلام إلى مستقيم ومحال، وقسم المستقيم إلى: حسن، نحو: أتيتك أمس، وقبيح، نحو: قد زيداً رأيت، وكذب، نحو: حملت الجبل⁽³⁵⁾. وهذا المثال الأخير ذكره ابن فارس باسم الخبر الممتنع.

يصنف ابن فارس الخبر إلى واجب وجائز وممتنع، وهو التصنيف نفسه عند ابن وهب الذي سُمي الجائز بالممكن، ويقصد بالواجب والممتنع ما ثبت صدقه أو كذبه ضرورة، فمثال الواجب: النار محرقة، وهو لا يحتمل التكذيب لأنه من الطبائع البديهية، ومثال الممتنع: حملت الجبل، لا يحتمل التصديق، لاستحالته عقلاً، والجائز ما يجوز تحققه وعدم تحققه، ومثل له بقوله: لقي زيد عمراً، ثم مضى ابن فارس يعدد المعاني التي يحتملها لفظ الخبر، كالتعجب، والتمني، والإنكار، والنفي، فذكر أكثر من اثني عشر معنى، ومثل لكل منها بمثال أو أكثر، معظمها من القرآن الكريم، وهكذا فعل في باب الاستخبار أو الاستفهام، فعرف الاستخبار، وفرق بينه وبين الاستفهام، ثم قال: ((ويكون استخباراً في اللفظ والمعنى تعجب، نحو: [مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ] الواقعة: 8، وقد يسمى هذا تفخيماً، ويكون استخباراً والمعنى توبيخ، نحو: [أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ] الأحقاف: 20))⁽³⁶⁾ وهكذا ذكر أربعة عشر معنى يخرج إليها الاستفهام... ثم انتقل إلى باب الأمر، وحدّه بقوله: ((الأمر عند العرب: ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ: افعل، وليفعل، نحو: أقيموا الصلاة، ونحو قوله سبحانه: وليحكم أهل الإنجيل))⁽³⁷⁾ وذكر بعد ذلك المعاني التي يحتملها لفظ الأمر، فأحصى اثني عشر معنى، منها الأمر الدال على الوجوب وهو الأمر الحقيقي الذي ذكره في حد الأمر، ومثل له بقوله تعالى: أقيموا الصلاة وهو المثال نفسه الذي ذكره هناك، وختم باب الأمر بشرح تعريفه السابق للأمر الحقيقي أو الواجب، وأضاف: أن العرب لا يفرقون في ذلك بين الأمر والنهي، ولذلك لم يعرف النهي واكتفى بالتمثيل له، ولم يذكر المعاني التي يحتملها أو يخرج إليها لفظ النهي، وهذا ما افتتح به السكاكي باب النهي، فقال: ((والنهي محذو به حذو الأمر))⁽³⁸⁾

((وأما الدعاء والطلب فيكون لمن فوق الداعي والطالب، نحو اللهم اغفر، ويقال للخليفة: انظر في أمري))⁽³⁹⁾ وبهذا يكون الدعاء والطلب من معاني الأمر، وقد ذكر الأول في المعنى الثاني من معاني الأمر بقوله: ((ويكون اللفظ أمراً وهو دعاء، نحو قولك:

(33) الصاحبي: 289.

(34) المقتضب: 89/3.

(35) ينظر: الكتاب: 8/1.

(36) الصاحبي: 289-292.

(37) الصاحبي: 298.

(38) مفتاح العلوم: 429.

(39) الصاحبي: 302.

اللهم اغفر لي))⁽⁴⁰⁾ ومثل للطلب: انظر في أمري، إذا قيل للخليفة، وهذا التفريق بين الأمر والطلب رواه ابن الشجري عن الأخفش⁽⁴¹⁾ وهو عين ما قاله السكاكي في باب الأمر، فشرط الأمر الواجب أو الحقيقي عنده الاستعلاء، وإلا أفاد الطلب، وإذا استعمل على سبيل التضرع أفاد الدعاء، كقولنا: اللهم اغفر وارحم.⁽⁴²⁾ وسبب إفاد ابن فارس للدعاء والطلب وعدم إدراجهما في باب الأمر هو تعريفه الآنف الذكر للأمر والذي لا يتسع لمفهومي الدعاء والطلب.

((والعرض والتحضيض متقاربان، إلا أن العرض أرفق، والتحضيض أعزم... والحث والتحضيض كالأمر، ومنه قوله عزوجل: "أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون ألا يتقون" فهذا من الحث والتحضيض، معناه: اتهم ومرهم بالاتقاء، ولولا يكون بهذا المعنى...))⁽⁴³⁾ وقد سبق أن جعل العرض والتحضيض من معاني الاستفهام في باب الاستخبار، فقال هناك: ((ويكون اللفظ استخباراً والمعنى عرض، كقولك: ألا تنزل. ويكون استخباراً والمعنى تحضيض، نحو قولك: هلا خيراً من ذلك))⁽⁴⁴⁾ وهذا اضطراب من ابن فارس في معنى العرض والتحضيض، يفردهما بوصفهما معنيين مستقلين من معاني الكلام مرة، ويدرجهما في باب الاستفهام مرة، ويؤولهما بالأمر أو النفي تارة أخرى، وهما عند السكاكي من باب التمني، بغير أدواته الأصلية (ليت) فهلا أكرمت زيداً عنده تعني ليتك أكرمت زيداً، وتفيد التناسل، وهلا تكرم زيداً، تعني ليتك تكرمه، وفيه معنى السؤال.⁽⁴⁵⁾

وفي التمني اكتفى بذكر مثال سبق أن ذكره في المعاني التي يحتملها لفظ الخير، فقال هناك: ((والتمني نحو: وددتك عندنا))⁽⁴⁶⁾ فالجملة خبرية تفيد معنى التمني، ولا تصح مثالاً لأسلوب التمني.

والتعجب عنده تفضيل شخص أو غيره على أضرابه، ومثاله: ما أحسن زيداً، وهذا التفسير لأسلوب التعجب بعيد عن معناه المعروف، وجدير بالذكر أن ابن فارس ذكر هذا المثال في باب الخبر الذي معناه التعجب⁽⁴⁷⁾، وذكر صيغة التعجب الأخرى في باب الأمر، ومثل لها بقوله تعالى: "أسمع بجم وأبصر"⁽⁴⁸⁾ مريم: 38

ونلاحظ أن ابن فارس فصل الكلام في المباحث الثلاثة الأولى: الخبر، والاستخبار، والأمر، وأوجز في المباحث السبعة الأخرى، فالنهي يقاس على الأمر، فطلب الفعل كطلب تركه، والمعاني التي يخرج إليها كل من الأمر والنهي متشابهة، فكأنه رأى تفصيل معاني

⁴⁰ (نفسه: 298.

⁴¹ (ينظر: الأماي الشجرية: 1/ 254.

⁴² (ينظر: مفتاح العلوم: 428.

⁴³ (الصاحبي: 303.

⁴⁴ (نفسه: 294.

⁴⁵ (ينظر: مفتاح العلوم: 418. ونقله عنه القزويني في الإيضاح: 129.

⁴⁶ (الصاحبي: 290.

⁴⁷ (نفسه: 289.

⁴⁸ (نفسه: 301.

النهي تكررأ لما ذكره في باب الأمر. والدعاء والطلب أراد بهما الأمر إذا صدر من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى، فهما يندرجان تحت مبحث الأمر، وأسلوبا العرض والتحضيب يندرجان تحت الأمر أو الاستفهام، وفي التمني خلط بين أسلوب التمني ولفظه ليت، وبين معنى التمني الذي تؤديه أساليب أخرى، أما أسلوب التعجب، فقد فصل بين صيغته فجعل "أفعل به" في باب الأمر، بالنظر إلى لفظه، وجعل "ما أفعله" من معاني الخبر مرة، وأدرجه تحت مبحث التعجب مرة أخرى. ومن المعروف عند البلاغيين بعد السكاكي والقزويني أن التعجب من الإنشاء غير الطلبي، وكذلك كم الخبرية التي جعلها من باب الاستفهام الذي يفيد التكرير⁽⁴⁹⁾ فالتعجب ومثله التكرير حالتان شعوريتان ليس لهما واقع خارجي، وهما غير المتعجب منه، أو ما استكثره المتكلم الموجودين في الخارج، ويمكن التعبير عنهما بجملة خبرية، وهذا سبب الخلاف في كونهما من الإنشاء أو الخبر.

بالمقارنة بين ما كتبه ابن وهب الكاتب وابن فارس يظهر لنا تفوق الأول في التقسيم والتصنيف، فقد اقترب كما رأينا من التقسيم الثنائي النهائي للكلام عند علماء المعاني، وكان أدق في التمييز بين الأساليب الخبرية والإنشائية الطلبية، ولعل السبب في ذلك أن ابن وهب كان أكثر استدعاءً للمعايير المنطقية من ابن فارس اللغوي الذي أراد نقل هذا المبحث من دائرته المنطقية إلى حقل اللغة، فكان بذلك حلقة الوصل بين من سبقه من العلماء وآخرهم ابن وهب الكاتب وبين السكاكي الذي تلاه بأكثر من قرنين من الزمان، وما أضافه في سياق تطور هذا المبحث يجمعه ابن فارس نفسه بقوله في مقدمة كتابه: ((والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف (مؤلفات) العلماء المتقدمين - رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء - وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق.))⁽⁵⁰⁾.

وهذا القدر الذي ذكره ابن فارس كان منطلقاً وأساساً لمبحث الإنشاء والخبر الذي قام عليه جانب مهم من مباني علم المعاني، يقول الدكتور بدوي طبانة: ((ومن ينعم النظر في هذا الباب، يجد هذا العرض الذي عرضه هو الذي اتخذه البلاغيون أساساً لدراسة أكثر أبواب (علم المعاني) عندهم، وخروج الأساليب عن معانيها الأصلية إلى أغراض أخرى تفهم من السياق.))⁽⁵¹⁾.

ويقول الدكتور شوقي ضيف: ((وربما كان هذا الفصل الطريف مما أوحى لعبد القاهر الجرجاني جانباً من أفكاره في كتابه (دلائل الإعجاز.))⁽⁵²⁾ وقد لا تتفق مع كلام الدكتور شوقي ضيف، لأننا نرى أن الشيخ الجرجاني كان يبني في جانب آخر على أسس نظرية النظم، وأن السكاكي هو الذي ضم بين جانبي البناء ووضع عليهما عنوان علم المعاني.

معاني الكلام ومعاني النحو:

(ينظر: نفسه: 294.)⁴⁹

(50) م. ن: 31.

(51) البيان العربي: 84.

(52) البلاغة: تطور وتاريخ: 63.

ما استعرضناه من تقسيمات وتفصيلات تندرج جميعاً تحت معاني الكلام، وهذه المعاني وما انبثق منها من مباحث هي التي اجتمعت فيما بعد تحت عنوان علم المعاني، غير أن البعض يقفز على هذا التسلسل الذي تطور من خلاله هذا العلم، ويختزله في عبارة (معاني النحو) التي عرّف بها النحاة المعاني التركيبية التي تكتسبها الألفاظ في الجملة، ووضعوا لها أسماءها التي اصطلاحوا عليها، فنسبت إلى النحو، وتخصصت به، يقول الدكتور أحمد مطلوب: ((ولعل عبارة (معاني النحو) التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزباني المعروف بأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ) وأبي بشر مئى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن الفرات، كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة))⁽⁵³⁾، ويقصد مصطلح علم المعاني.

وهذه هي عبارة السيرافي في سياقها من المناظرة: ((فقال أبو سعيد: معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقدم والتأخير، وتوحي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر، والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرهم (...))⁽⁵⁴⁾، وظاهر أن السيرافي يقصد المعاني التي تكتسبها الألفاظ حين توضع في مواقع الرفع كالابتداء والفاعلية، أو النصب، كالمفعولية والحالية، والاحتمالات العديدة التي تصاغ بها التراكيب اللغوية، لتناسب الأحوال والمواقف المتغيرة، فهو يتحدث عن النحو الذي كان موضوع مناظرته مع مئى بن يونس، ولم يخرج عنه، ولم يذهب إلى أبعد من ذلك، ومعاني النحو التي قصدها هي التي امتحن بها مناظره بقوله: ((قال رجل لصاحبه: بكم الثوبان المصبوغان؟ وقال آخر: بكم ثوبان مصبوغان؟ وقال آخر: بكم ثوبان مصبوغين؟ بيّن هذه المعاني التي تضمنها لفظ لفظ))⁽⁵⁵⁾، وهي كما ترى معاني نحوية ترتبط بمواقع إعرابية.

والذي جعل الدكتور أحمد مطلوب ينوه بعبارة (معاني النحو) التي وردت على لسان السيرافي اعتقاده أن هذه العبارة قد جعلها الجرجاني فيما بعد عنواناً لمنهج جديد في دراسة علم النحو يتسع للمعاني التي استقلت بعده باسم علم المعاني، ((وأن السكاكي بتر عبارة (معاني النحو) فأصبحت عنده (علم المعاني) وعدّه القسم الأول من البلاغة))⁽⁵⁶⁾.

والذي طرح هذه الفكرة أول مرة هو الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتاب أثار كثيراً من النقاشات والردود، والدكتور مطلوب ينقل عنه هذه الفكرة، فقد رأى الأستاذ مصطفى أن البلاغيين ((أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه (علم المعاني) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة وذهب بنورها، وقد كان أبوبكر يدي ويعيد في أنها معاني النحو، فسّموا علمهم (المعاني) وبترو الاسم هذا البتر المضلل))⁽⁵⁷⁾ إن في هذا الكلام خلطاً لا مسوغ له بين معاني الكلام التي انبثق منها مبحث الإنشاء والخبر، ونشأ في إطارها (علم المعاني) وبين معاني النحو التي تعدّ مستوى آخر من مستويات دراسة المعنى في اللغة العربية وعلومها.

(53) أساليب بلاغية: 67.

(54) المقابسات لأبي حيان التوحيدي: 80.

(55) م. ن: 81.

(56) البلاغة عند السكاكي: 304.

(إحياء النحو: 19. 57)

بين الجرجاني والسكاكي

الشيخ عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي ينسب له وضع قواعد علم المعاني لم يضيف إلى مبحث الخبر والإنشاء شيئاً يذكر، فدوافعه لتأليف كتابه (دلائل الإعجاز) كانت تذهب به بعيداً عن هذا الموضوع، وتوجه اهتمامه إلى جانب آخر هو النظم الذي اعتقد أنه ينطوي على دلائل الإعجاز، غايته الأولى من تأليف الكتاب، فهو يشيد بالنظم، ويذكر إطباق العلماء على تعظيم شأنه، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره... ويوضح مفهومه للنظم بقوله: ((ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله...)) وهذه هي القاعدة النحوية التي تستند إليها صحة الكلام وفصاحته، وهي شرط لبلاغته، فالناظم ((ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في (الخبر) في الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و"ينطلق زيد" ... وفي (الشرط والجزاء) إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و"إن خرجت خرجت" ... وفي (الحال) إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعاً" و"جاءني يسرعاً" وينظر في (الحروف) التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه... وينظر في (الجمل) التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل... ويتصرف في "التعريف والتذكير" و"التقديم والتأخير" في الكلام كله، وفي "الحذف" و"التكرار" و"الإضمار والإظهار" فيصيب بكل من ذلك مكانه)) ولا يكفي النظر في هذه الوجوه والفروق ومعرفتها في البلاغة، بل لابد أن ((يعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له))⁽⁵⁸⁾ وهكذا يطرح الجرجاني معظم مباحث علم المعاني في سياق بحثه عن النظم وما يتضمنه من وجوه وفروق ينتج عنها مزايا يتفاضل على أساسها الكلام، وحين بوب البلاغيون مباحث علم المعاني جعلوا مبحث الخبر والإنشاء إطاراً عاماً لهذه المباحث، كما نرى ذلك عند السكاكي (ت626هـ) الذي وضع أول تصميم لمباحث علمي المعاني والبيان في كتابه (مفتاح العلوم) حيث جعل القسم الثالث منه لهذين العلمين، وقدم لهذا القسم مقدمة بين فيها حدّيهما، تلاهما بفصلين لضبط معاهد كل منهما، ومهد للفصل الأول الخاص بعلم المعاني ببيان مقتضى الحال والمقام، وفرق بين أصل المعنى النحوي، وما يزيد عليه من المعاني البلاغية، وذكر آراء العلماء في الخبر والطلب، ثم قسم هذا الفصل الخاص بعلم المعاني إلى قانونين: الأول للخبر، وقسمه إلى أربعة فنون أو مباحث، تناول في الثلاثة الأولى تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري، والمسند إليه، والمسند، وفي المبحث الرابع، درس الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب.

وفي القانون الثاني درس الطلب، وقسمه إلى أبواب خمسة، هي مباحث الأنواع الخمسة للإنشاء الطلبي، وهي بحسب ترتيبه: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء.⁽⁵⁹⁾

أخذ السكاكي تقسيم ابن وهب الكاتب، وجعله إطاراً لعلم المعاني، وزاد التفصيلات التي أضافها ابن فارس على القانون الثاني الخاص بالطلب، أما قانون الخبر فأثره بمسائل النظم التي فصلها الشيخ الجرجاني، وأهم ما أضافه السكاكي هو التصنيف والتبويب.

يقول الدكتور بدوي طَبَّانة مجيباً على تساؤل: ((أين عبد القاهر من البلاغة؟ وما مكانه بين البلاغيين؟)).

(دلائل الإعجاز: 80-82. 58)

(مفتاح العلوم، للسكاكي، القسم الثالث: 247-436. 59)

((لقد ذهبت شهرة عبد القاهر بين علماء البلاغة على أنه قطب من أقطابهم، وعلم من أعلامهم، وعُدَّ عند أكثر الباحثين أحد المؤسسين لهذا العلم وروّاده عند العرب، وذلك صحيح إذا أُريدَ بالبلاغة معناها الواسع، أو نظر إلى صلتها الوثيقة بالأدب والنقد الأدبي، أما أن يعتبر عبد القاهر بلاغياً لأنه استخرج فنوناً جديدة من فنون البلاغة، لم يوفق إلى استخراجها أحد من الذين سبقوه، أو لأنه نَحج منهج البلاغيين في التماس الحد الجامع المانع لكل فن من فنونها، والعناية باستخراج الأقسام واستيفائها، وطلب الشواهد لكل فن منها، وكل قسم من أقسامها، كما هي طبيعة عمل أولئك الذين يُعدّون بلاغيين، فإن ذلك أبعد الآراء عن الصحة والصدق))⁽⁶⁰⁾.

وقال عن السكاكي (ت 626هـ): ((الصورة النهائية للبلاغة العربية قد تم وضعها على يد السكاكي في كتابه المشهور (مفتاح العلوم) الذي نظم دراسة البلاغة، وقسمها إلى فنونها الثلاثة، وحدد مباحث كل فن منها))⁽⁶¹⁾.

هذا الكلام الذي ينصف البلاغة، ويجلو صورتها، ويضع كلاً من الجرجاني والسكاكي في موقعهما الصحيح منهما، يكاد يغيب عن أذهان كثير من الباحثين والدارسين المعاصرين للبلاغة العربية، ويغيب معه التصور الصحيح لمفاهيمها، ومباحثها، ومسار تطورها، فليس ما يدعو إلى تصحيح المفاهيم أن يُرفع من شأن الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ويوضع على قمة التطور التاريخي في البحث البلاغي، أو أن يُعزى إليه تكامل المباحث البلاغية، واستقرار ملامحها الأخيرة، وبلوغ أقصى ما قدّر لها أن تبلغه من نضج واكتمال على امتداد تاريخها كله، أو أن ينسب إليه نشوء واكتمال علم المعاني، وتبلور واكتمال علم البيان⁽⁶²⁾! فهذه الأحكام فضلاً عن مجانبتها للصواب، وتجاهلها لجهود كثير من العلماء الذين أسهموا في تأسيس هذا العلم، وتطوير مباحثه، تؤدي إلى الاضطراب والتشويه في مفاهيم البلاغة، وعلومها، وعلاقتها مع العلوم الأخرى، فالجرجاني ينشئ علم المعاني، ويرسي أساسه، ويكمل بنيانه، دون أن يضع له اسماً أو يحدد له مفهوماً، فيمتزج بالنحو، أو يختلط بالنقد، أو يتصل بعلم الكلام، أو يُعدّ عالة على علم النحو في بعض الحالات⁽⁶³⁾، أو يبقى فرعاً لا أصل له ينتسب إليه، فيطلب من النحو أن يدعيه لنفسه⁽⁶⁴⁾.

ولعل ذلك يعود إلى أن الجرجاني، وإن كان قد نوّه في خطبة كتابه الدلائل بعلم البيان، وجعله أرسخ العلوم أصلاً، وأسبقها فرعاً، وذكر ما لقيه من الضيم، وما لحق به من الحيف، وانتقد تصورات سابقيه عنه، إلا أنه لم يقدم تصوراً واضحاً لهذا العلم، إذ لم يكن ذلك هدفه، فقد اتخذ من البيان وسيلة للوصول إلى تصوره عن إعجاز القرآن، فجاءت نظراته البيانية تحمل آثار تصورات الكلامية، وغلب على أسلوبه طابع المحجاج والجدل، فهو يخوض في قضية كلامية، أدارها حول محور اللفظ والمعنى، فانصرف للمعنى، ونسب إليه كل مزايا الكلام، ورأى أن الألفاظ لا شأن لها في التفاضل بين كلام وكلام، وأن الكلمات ترتب في الجملة بناء على معانيها النحوية، بعد أن ترتب هذه المعاني في النفس، وهو المحور ذاته الذي دارت حوله مسألة (الكلام النفسي) عند أصحابه

(60) البيان العربي: دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية: 152.

(61) م. ن: 154.

(62) ينظر: البلاغة العربية: تاريخها، مصادرها، مناهجها: 114-116.

(63) ينظر: الأصول: دراسة أيبستيمولوجية...: 346.

(64) ينظر: اللغة العربية: معناها ومبناها: 18.

الأشعرية، غير أنه وسع دائرته، وأعطاه بُعداً أدبياً بيانياً، فالأشعرية كانوا يتحدثون عن ماهية الكلام التي هي معاني نفسية غير حادثة، لأنها صفة قديمة لله Y ويردون بذلك على المعتزلة الذين قالوا بأن الكلام ألفاظ حادثة، في حين تحدث هو عن الصفات والخصائص التي يمتاز بها الكلام على أساسها ويتفاضل، فهو يرفع قواعد نظرية للمعنى، ويستكمل بنائها، بمستوياتها الأساسية في التركيب: مستوى الدلالات الوظيفية للكلمات، وهو ما سماه المعاني النحوية، ومستوى الدلالات الخاصة للتركيب، الذي يقوم على استخدام التراكيب السابقة في المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، بما يتطابق ومقتضيات المقام، وفي هذا المستوى - وحده - تكمن مزايا الكلام أو عيوبه، وهو الذي يدخل في مجال علم البيان الذي نوه به الجرجاني، وهو اصطلاح كان يستخدم مرادفاً للبلاغة، قبل أن يتبلور مفهومه، ويتبين حدّه على يد السكاكي، بوصفه علماً من علوم البلاغة، بل ظلّ هذا المفهوم العام أحد دلالاته بعد ذلك أيضاً⁽⁶⁵⁾.

والشيخ عبد القاهر، وإن كان قد نص على أن ((الاستعارة، والكناية، والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم، وعنهما يحدث وبها يكون))⁽⁶⁶⁾، إلا أنه عدّ هذه الضروب من الكلام قسماً ((تُعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ)) إلى جانب قسم آخر ((يُعزى ذلك فيه إلى النظم))⁽⁶⁷⁾، فهياً بذلك الأساس النظري لتقسيم مباحث البلاغة إلى قسمين أو علمين، ولعل تقسيمه هذا هو الذي أوحى للإمام الزمخشري (ت 538هـ) استخدام مصطلح علم المعاني إلى جانب علم البيان، وقد يكون أحدهما أو كلاهما أوري في ذهن السكاكي فكرة الفصل بين مباحث العلمين، وحدهما بما يميز بين مفهوميهما.

إن عدداً من الباحثين المعاصرين تصوّروا أن السكاكي قد سار بالبحث البلاغي في اتجاه معاكس لمنهج الجرجاني، وحملوه مسؤولية الجمود والركود الذي أصابه، فهو لم يأخذ ((برأي عبد القاهر مع أنه اعتمد على كتابيه، وحزبهما من النزعة الأدبية، وأحاطهما هياكل بتقسيماته المنطقية))⁽⁶⁸⁾. وأن ((البلاغيين سُحروا بمنهج السكاكي، وساروا عليه من غير أن يحاولوا إصلاحه))⁽⁶⁹⁾، والعبارة الأخيرة بالذات تنطبق على مواقف كثير من الباحثين المعاصرين في شأن الشيخ الجرجاني، فهم مسحورون بالفعل بأسلوبه في تحليل النصوص تحليلاً بلاغياً، وقدراته الحاجية على تعزيز آرائه، وتحت هذا التأثير حكموا بأنه قد بلغ بالبلاغة إلى أوج تطورها، وأن السكاكي قد هوى بها إلى حضيض الجمود الذي لم تزل فيه إلى اليوم.

وفي ظني أن هؤلاء انطلقوا من تصور غير دقيق بأن الرجلين كانا يعالجان موضوعاً واحداً بمنهجين مختلفين، والصحيح أنهما عالجا موضوعين متغايرين في طرفين مختلفين، فالجرجاني ناقد أدبي اعتمد منهجاً بلاغياً فنياً في عصر كان لا يزال يتمتع بالحياة، وينعم بالنشاط الفكري والأدبي، ويتميز بالتنوع الثقافي، في حين عاش السكاكي في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع، حيث دب الفتور في جميع مفاصل الحياة الثقافية، وكادت تنضب فيه منابع الإبداع، وتخبو جذوة التجدد والتطور في سائر العلوم والفنون، وتتجه

(65) يقول القزويني في الإيضاح: ((وكثيراً من الناس يسمى الجميع علم البيان)) ص 16 ويقصد العلوم الثلاثة.

(66) دلائل الإعجاز: 293.

(67) م. ن: 315.

(68) أساليب بلاغية: 82.

(69) م. ن: 82.

نحو الاستقرار والثبات، لتبدأ مرحلة الاجترار الثقافي، بالرجوع إلى الرصيد الذي تركته حركة الإبداع، والنهوض الحضاري في المجتمع الإسلامي طوال قرون عدة من الزمان. وما قام به السكاكي جهد علمي رصين، بلور كل المعطيات العلمية النظرية في إطار البلاغة العربية، فجزّد مفاهيمها في حدود واضحة، وصاغ أصولها وقواعدها في قوانين محكمة، فهو تنويح لنظرية البلاغة العربية، وصياغة تكاد تكون نهائية لأصولها وقواعدها، ولا يتحمل السكاكي بحال مسؤولية حالة الجمود التي أصابت الدراسات البلاغية التطبيقية، كتلك التي قدمها الشيخ الجرجاني، فهذا النوع من النشاط البلاغي التطبيقي أو ما يمكن أن نسميه بالنقد البلاغي، لم يلقَ رواجاً. إما لعدم استحسانه؛ وقد استغرب الدكتور أحمد مطلوب عدم ذكر المتقدمين لكتابي (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) وعدم الاعتناء بهما⁽⁷⁰⁾، أو لعدم القدرة على الارتفاع إلى المستوى الإبداعي الذي يتطلبه، فلم يشهد الفاصل الزمني بين الجرجاني والسكاكي، والذي يزيد على قرن من الزمان محاولة أخرى تقترب من تجربة الشيخ الجرجاني سوى محاولة الإمام الزمخشري في (الكشاف)، ومهما يكن فهذا النوع من التأليف ليس بديلاً عن التأليف في الجانب النظري التعديدي كالذي قام به السكاكي، فهما ميدانان لا يغني أحدهما عن الآخر، كما أن أسلوب تناولهما مختلف، فأحدهما يعتمد على تذوق النصوص، وبسط القول في دلالات التركيب، وإيجازات الصور، وملامح الجمال، في حين يعتمد الآخر على الاختزال والتصنيف، والتحديد والتعديد، وموقع السكاكي في البلاغة غير موقع الجرجاني، وهما رائدان من روادها، وقمتان من قمم البلاغة العربية في ميدانين من ميادينها.

وإذا عدنا إلى موضوعنا: الإنشاء والخبر، لا نجد للشيخ الجرجاني إسهاماً يذكر في سلسلة تطوره، فقد استبعده منذ البداية، وعرض بمن يقف بالبيان عند الإشارة ((بالرأس والعين، وما يجده للخط والعقد))⁽⁷¹⁾، وكأنه يقصد الجاحظ الذي حصر الدلالة على المعاني في خمسة أشياء هي: ((اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال، وتسمى نسبة))، وقال عن الإشارة: ((فأما الإشارة، فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب))⁽⁷²⁾.

ومن ((يقول: إنما هو خير واستخبار وأمر ونهي))⁽⁷³⁾، وقد يقصد ثعلب (ت 291هـ) الذي قسم قواعد الشعر إلى هذه الأربعة⁽⁷⁴⁾. وهو يقصد المعاني الشعرية وأساليبها.

فالجرجاني لا يقترب من مفهوم تقسيم الكلام إلى خبر وطلب أو إنشاء، وحين ذكر الخبر بعد ذلك، لم يضيف شيئاً مهماً إلى هذا المبحث، قال: ((اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع))⁽⁷⁵⁾، ولم يذكر شيئاً عن غير الخبر من الكلام، والشيطان اللذان قصدتهما في الخبر هما: المخبر به، والمخبر عنه، وهما الدال والمدلول، ثم يضيف شيئاً ثالثاً هو المخبر الذي يوصف بالصدق أو الكذب، ثم يدخل في نقاش مع

(70) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني: بلاغته ونقده: 28.

(71) دلائل الإعجاز: 23.

(72) البيان والتبيين: 82/1 - 83.

(73) دلائل الإعجاز: 23.

(74) ينظر: قواعد الشعر: 35 حيث بدأ الكتاب بقوله: ((قواعد الشعر أربع: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار)).

(75) دلائل الإعجاز: 383.

(أصحاب اللفظ) خلاصته: أن مدلول اللفظ وحقيقة الخبر ((ليس هو وجود المعنى أو عدمه، [كما نسبه إلى أصحاب اللفظ] ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه))⁽⁷⁶⁾، ولا أدري من قصد بأصحاب اللفظ، فما قاله ردّاً عليهم هو المقرر عند أوائل من تحدثوا عن الخبر ومنهم النظام والجاحظ، فالصدق والكذب يتعلقان بالحكم أو النسبة وليس بالمعنى أو المضمون.

أما السكاكي فقد اختزل أقسام الكلام إلى قسميه: الخبر والطلب⁽⁷⁷⁾، وكان هذا الاختزال خطوة إلى الأمام في تطوير مفهوم الخبر والإنشاء، ومع أن السكاكي مسبوق إلى هذا الاختزال بتقسيم ابن وهب الكاتب المار ذكره، إلا أنه أحكم تبويب القسمين في قانونين، وضع في الأول مباحث الخبر التي حصرها في ثلاثة مباحث: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، ووضع في القانون الثاني أبواب الطلب وهي: التمني، الاستفهام، الأمر، النهي، النداء، وقد خلا تقسيم ابن وهب من الأمر والنهي، وهما أهم أبواب الطلب، ووضع مكانهما الدعاء.

ولكي يتجنب الإشكاليات المنطقية حول تعريف الخبر والطلب، اختار السكاكي رأي الفريق الذي يغنيهما عن التعريف، لكون الصدق والكذب معروفين بداهة، وذكر تعريفات الفريق الآخر الذي يوجهها إلى الحد ((كقولهم: الخبر: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، وكقولهم: هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور، نفيًا أو إثباتًا، وكقول من قال [وهو الرازي]: هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات))⁽⁷⁸⁾.

وقرر عدم التعويل على هذه التعريفات، وردّ عليها بما يثبت عدم صلاحيتها، واكتفى بأن يكون احتمال الصدق والكذب لازماً للخبر يفرقه عن الطلب، لا حدّاً لهما⁽⁷⁹⁾.

من الطلب إلى الإنشاء:

وكما أن السكاكي، لم يكن مبتكراً لتقسيم الكلام إلى خبر وطلب، فقد رأينا أن ابن وهب الكاتب قد سبقه إلى ذلك بأكثر من قرنين ونصف من الزمان، كذلك القزويني (ت 739هـ) لم يكن مبتكراً لتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، فقد كان مصطلح الإنشاء متداولاً قبل القزويني، بوصفه قسيماً للخبر، وبمفهومه الشامل لنوعي الإنشاء: الطلبي وغير الطلبي، فقد عرفه ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمرو المتوفى سنة (646هـ) إذ قال: ((الفرق بين الإنشاء والخبر، أن كل كلام في النفس على وفق العلم والحسبان فهو خبر، وكل كلام في النفس، عبّر عنه لا باعتبار تعلق العلم والحسبان فهو المعنى بالإنشاء، ولذلك إذا قام بالنفس طلب، وقصد المتكلم إلى التعبير عن ذلك الطلب، باعتبار تعلق العلم به، قال: طلبت من زيد كذا، ولو قصد إلى التعبير عنه، لا باعتبار تعلق علم، لكان التعبير عنه بصيغة الأمر التي هي: (افعل) أو (ليفعل) أو ما أشبهها، وكذلك إذا قام بنفسه تعجب، فعبر

(76) م. ن: 384.

(77) ينظر: مفتاح العلوم: 78.

(78) مفتاح العلوم: 78.

(79) ينظر: م. ن: 78-79.

عنه باعتبار حصوله متعلقاً للعلم، قال: تعجبْتُ، ولو عَرِبَ عنه باعتباره من غير ذلك، لقال: ما أحسنه! أو ما أعلمه! وما أشبهه مما هي من صيغ الإنشاء في التعجب، وكذلك جميع ما يرد من الإنشاءات والأخبار⁽⁸⁰⁾. وكلام ابن الحاجب دقيق جداً في التفريق بين دلالة الخبر ودلالة الإنشاء، والمثالان اللذان ذكرهما للإنشاء، أحدهما طلي، هو الأمر، والآخر غير طلي، وهو التعجب، كما أن مفهوم الخبر والإنشاء عنده قريب من مفهومهما عند القزويني، فالعلم إنما يتعلق بما له نسبة خارجية، وهو الخبر، أما الإنشاء فلا يتعلق العلم به، لعدم وجود هذه النسبة، وزاد ابن الحاجب هذا المفهوم إيضاحاً وتأكيداً حين تحدث عن كم الخبرية في المثال: كم رجالٍ عندي!، فقال: ((هذا الكلام يحتمل الإنشاء والإخبار، أما الإنشاء فمن جهة التكثير، لأن المتكلم عَرِبَ عمّا في باطنه من التكثير بقوله: رجالٍ، والتكثير معنى محقق ثابت في النفس، لا وجود له من خارج، حتى يقال باعتباره: إن طابق فصدق، وإن لم يطابق فكذب، والإخبار باعتبار العندية، فإن كونه عنده له وجود من خارج، فالكلام باعتباره محتمل للصدق والكذب، فهذا كلام محتمل لأمرين، بالاعتبارين المذكورين المختلفين⁽⁸¹⁾). وهذا كلام نفيس في باب الدلالة، والتفريق بين طريقي الدلالة في الكلام الخبري والكلام الإنشائي.

بل نُسِبَ إليه تعريفٌ للخبر هو نفسه تعريف القزويني، وهو قوله: ((كلام محكوم فيه بنسبة لها خارج⁽⁸²⁾)).

ووردت لفظة إنشاء، وإنشائية في كلام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة (672هـ) دون أن تحمل مفهوماً اصطلاحياً واضحاً، فقد قال في باب النداء: ((المنادى منصوب لفظاً أو تقديرًا بأنادي، لازم الإضمار، استغناءً بظهور معناه، مع قصد الإنشاء...⁽⁸³⁾)).

واستعمل عبارة: ((خبر إنشائي وغير إنشائي⁽⁸⁴⁾)).

وهو يقرب الخبر بالطلب في مواضع أخرى كقوله: ((ومن الحذف الواجب: حذف عامل المصدر الذي يذكر بدلاً من اللفظ بفعله، وهو على ضربين: خبر وطلب⁽⁸⁵⁾))، وقد يكون السبكي أشار إلى هذا حين نسب إليه تقسيم الكلام إلى خبر وطلب، قال: ((ومنهم من يجعل الكلام خبراً وطلباً، وهو ابن مالك في الكافية⁽⁸⁶⁾)).

(80) الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): 46/4 وكرر مضمون هذا الكلام في ص 80.

(81) م. ن: 149/4.

(82) التحرير في أصول الفقه للكمال بن الهمام: 26. ولم يصرح ابن الهمام بنسبة التعريف لابن الحاجب، بل صرح به شارحه محمد أمين أمير

بادشاه بقوله: ((القائل ابن الحاجب وغيره)). تيسير التحرير: 25. وربما قصد بغير ابن الحاجب القزويني الذي قال: ((ما كان لنسبته خارج

فخبر وإلا فإنشاء...)) التلخيص: 38.

(83) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 179.

(84) م. ن: 88.

(85) شرح الكافية الشافية: 658/2.

(86) عروس الأفراح، في شروح التلخيص: 173/1.

أما شهاب الدين القرافي أحمد بن إدريس، الفقيه، الأصولي المالكي المعروف، المتوفى سنة (684هـ) فنجد عنده مبحثاً طويلاً بعنوان: ((الفرق الثاني بين قاعدتي الإنشاء والخبر))⁽⁸⁷⁾، يتكلم فيه عن حد الخبر، وما يرد عليه من اعتراضات، وما فيه من اختلافات، ثم ينتقل إلى الإنشاء فيحدّه بـ ((القول الذي بحيث يوجد به مدلوله في نفس الأمر، أو متعلقه))⁽⁸⁸⁾ ويشرحه، مفرقاً بينه وبين الخبر ((من أربعة أوجه: الوجه الأول: أن الإنشاء سبب لمدلوله، والخبر ليس سبباً لمدلوله. الثاني: أن الإنشاءات يتبعها مدلولها، والأخبار تتبع مدلولاتها... الثالث: أن الإنشاء لا يقبل التصديق والتكذيب... بخلاف الخبر، فإنه قابل للتصديق والتكذيب... الرابع: أن الإنشاء لا يقع إلاً منقولاً عن أصل الوضع في صيغ العقود والطلاق والعتاق ونحوها، وقد يقع إنشاءً في الوضع الأول، كالأوامر والنواهي، فإنها تنشئ الطلب بالوضع اللغوي الأول، والخبر يكفي فيه الوضع الأول في جميع صور...))⁽⁸⁹⁾.

ويقسم القرافي الإنشاء ((إلى ما اتفق الناس عليه، وإلى ما اختلفوا فيه، فالجمع عليه أربعة أقسام: القسم الأول: القسم، نحو قولنا: أقسم بالله لقد قام زيد، ونحوه، فإن مقتضى هذه الصيغة أنه أخبر بالفعل المضارع أنه سيكون منه قسم في المستقبل، فكان ينبغي أن لا تلزمه كفارة بهذا القول... لكن لما وقع الاتفاق على أنه بهذا اللفظ أقسم، وأن موجب القسم يلزمه، دل ذلك على أنه أنشأ به القسم... ولذلك يقول فيه من أحاط بذلك من فضلاء النحاة: القسم جملة إنشائية يؤكّد بها جملة خبرية.

القسم الثاني: الأوامر والنواهي: إنشاء متفق عليه في الجاهلية والإسلام!...

القسم الثالث: الترجي: نحو: لعل الله يأتينا بخير. والتمني، نحو: ليت لي مالا فأنفق منه. والعرض، نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً. والتحضيض، وصيغته أربع، وهي: ألا، وهلا، ولوما، ولولا...

القسم الرابع: النداء، نحو: يا زيد، اختلف فيه النحاة، هل فيه فعل مضمّر، تقديره: أنادي زيدا، أو الحرف وحده مفيد للنداء؟ فقبل على الأول: لو كان الفعل مضمراً، والتقدير: أنادي زيدا، لقبل التصديق والتكذيب، أجاب المبرد عن ذلك بأن الفعل مضمّر، ولا يلزم قبوله التصديق والتكذيب، لأنه إنشاء، والإنشاء لا يقبلهما...⁽⁹⁰⁾

وأما المختلف فيه، هل هو إنشاء أو خبر، فهي صيغ العقود، نحو: بع، واشترت، وأنت حر، وامرأني طالق، ونحو ذلك، قالت الحنفية: إنها إخبارات على أصلها اللغوي، وقال غيرهم: إنها إنشاءات منقولة عن الخبر إليه...⁽⁹¹⁾

(87) الفروق: 1/18-31.

(88) م. ن: 1/21.

(89) م. ن: 1/22-23.

(90) قد يشير هذا الكلام إلى أن المبرد استخدم مصطلح الإنشاء، ولم أجدّه عنده في باب النداء.

(91) الفروق: 1/27-28.

ويلاحظ على مبحث القرآني أنه جاء في سياق مباحث أصولية، فغلبت عليه الاعتبارات الفقهية والأصولية، فهو يقف طويلاً عند صيغ العقود، ويتبعها الحديث عن الظهار، لتعلق هذه الصيغ بأحكام فقهية، ولاختلاف المذاهب الفقهية في إنشائها، وهو يفصل القول في هذا الاختلاف، ويذكر حجج كل من طرفيه.

ومما يُستنتج من بحث القرآني هذا أن اصطلاح الإنشاء كان شائعاً في أوساط الفقهاء والأصوليين بمفهومه المقابل للخبر، والشامل لنوعي الإنشاء: الظلي، وغير الظلي، ويؤيد هذا الاستنتاج أن الشيخ ابن الحاجب الذي سبقه في الكلام على الإنشاء والخبر، هو الآخر فقيه أصولي، ومالكي أيضاً، وهو - حسب اطلاعي - أول من استخدم الإنشاء مقابل الخبر وبمفهوم اصطلاحه دقيق.

القزويني والحلقة الأخيرة:

وبعد، ماذا أضاف القزويني إلى البحث البلاغي، وإلى مبحث الخبر والإنشاء بخاصة؟ يقول عن (تلخيصه للمفتاح): إنه ((يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آل جهداً في تحقيقه وتحديثه، ورتبه ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ... وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها))⁽⁹²⁾.

ويقول عن (الإيضاح): ((... وعمدث إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه (مفتاح العلوم)، وإلى ما خلا عنه (المفتاح) من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - في كتابيه: (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرحت زبدة ذلك كله، وهذبتها، ورتبتها، حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أحده لغيري...))⁽⁹³⁾.

إذن يمكن تحديد ما قام به القزويني فيما يأتي:

- استيعاب عمل السكاكي في مفتاح العلوم، مع إعادة تبويبه وترتيبه.
- استكمال عمل السكاكي بالرجوع إلى رصيد البلاغة، وجهود البلاغيين قبله، وبخاصة كتابي الشيخ عبد القاهر.
- نظرات وأفكار مبتكرة، أضافها إلى مفاهيم البلاغة ومباحثها.

(92) التلخيص في علوم البلاغة: 23.

(93) الإيضاح في علوم البلاغة: 5.

هذا الجهد الذي يجمع إلى استيعاب الفكر البلاغي جمال التبويب، ومثانة الأسلوب، وإشراق العبارة، وزوائد وإضافات ذات قيمة وأثر في استقرار البحث البلاغي في صورته الأخيرة، يؤهل الخطيب القزويني ليحتل مرتبة الرواد الذين أسهموا في تكامل علوم البلاغة، وفي سلسلة تطورها، ويكون الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة، فقد جلب إلى عمله أنظار الباحثين في البلاغة، واستقطب اهتماماتهم، في مرحلة استحكمت فيها الركود في الحياة الفكرية والعلمية، حتى ((أصبحت البلاغة [والكلام للدكتور مطلوب] في القرن السابع⁽⁹⁴⁾، والقرن الثامن، والقرن التاسع، متناً هو التلخيص وشرحاً عليه، وفي العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، حواشٍ على الشروح، وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تقريرات على الحواشي، وهي حلقات مفرغة ليس فيها جديد...))⁽⁹⁵⁾.

وفي مبحث الخبر والإنشاء، نقل القزويني مصطلح الإنشاء من ميدان الفقه وأصوله إلى حقل علم المعاني، وجعله قسيماً للخبر، وقسمه إلى طلب وغير طلب، وهو ما لم أجد أحداً صرح به، فقد رأينا أن القرابي قسم الإنشاء إلى متفق عليه، ومختلف فيه، ولم يفرق بين الطلبي وغيره.

ولم يذكر القزويني في أنواع الإنشاء الطلبي سوى الأنواع الخمسة التي ذكرها السكاكي، مع أن كلامه يفيد عدم إحصائه فيها، إذ قال: ((الإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرة منها: التمني، ومنها الاستفهام، ومنها الأمر، ومنها النهي، ومنها النداء))⁽⁹⁶⁾.

وقد حصر السكاكي الطلب في هذه الأنواع أو الأبواب الخمسة بقوله: ((كلام العرب شيئان: الخبر، والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها))⁽⁹⁷⁾.

وكلمة الإنشاء تضارع الخبر في إيجاباتها، وسعة دلالتها، فالخبر كل كلام يحتمل التصديق أو التكذيب، أو يلزمه الصدق والكذب، أو يكون لنسبته الكلامية واقع خارجي، فهو حينئذ نقل عن الخارج، أو صورة كلامية حقيقية حسية أو معنوية، أما الإنشاء فإيجاد لمعنى لا وجود له قبل التكلم، أو وصف لمشاعر نفسية كالشعور بالتعجب، أو الإعجاب، أو النفور، أو الاستكثار ولم يكن مصطلح الطلب ليعطي لنا هذه الدلالة، دلالة الإيجاد والإنشاء مقابل النقل عن شيء موجود في الواقع، فضلاً عن أن الإنشاء أوسع من الطلب، ويتجاوز صيغه الخمس التي ذكرها السكاكي، وتابعه فيها القزويني، وهي: التمني والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، إلى صيغ أخرى للإنشاء لا تتضمن معنى الطلب، وقد ذكر القزويني صوراً منها بقوله: ((الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية كقولنا:

(94) أرى إسقاط القرن السابع، لأن التلخيص ألف في بداية القرن الثامن على الأرجح.

(95) مناهج بلاغية: 313.

(96) التلخيص في علوم البلاغة: 151-172. وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 130/1-146.

(97) المفتاح: 78.

نعم الرجل زيدٌ، وبئس صاحب عمرو، وربما يقوم بكر، وكم غلامٍ ملكت، وعمسى أن يجيء بشرٌ، وما أحسن خالداً وصيغ العقود، نحو: بعث، واشترت، فإن هذه كلها إنشائية، وليس شيء منها بظلي⁽⁹⁸⁾.

فالإنشاء بهذا المعنى الواسع، والدلالة الموحية، هو الذي يملأ الكفة المقابلة للخبر في الكلام.

وفي حد الخبر والتفريق بينه وبين الإنشاء، قال القزويني الكلمة الأخيرة، وأعاد للمصطلحين مفهومهما اللغوي، بعد أن تنازعتهما مفاهيم متعددة أملتتها اعتبارات خارجة عن إطار اللغة، كمفهوم الصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، واحتمالهما، واعتبار المتكلم أو عدم اعتباره في النظر إليهما.

فالخبر، ما ((كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه))⁽⁹⁹⁾ والإنشاء ما ليس لنسبته خارج، وهذا التعريف يضع حداً للخلط الذي وقع في مفهومي الخبر والإنشاء بسبب الاعتبارات التي دخلتهما من حقول علمية أخرى، كعلم الكلام، وأصول الفقه، والحديث، فعلم المعاني يبحث في الكلام بإطلاقه مجرداً من هذه الاعتبارات جميعاً، فلا يدخل في اعتباره كون الكلام صادقاً لا يحتمل التكذيب، أو نصاً قطعي الثبوت، أو كونه مروياً بطريق الأحاد أو التواتر، أو كونه بديهية معلومة الصدق أو الكذب، فهو ينظر إلى اقتضاء نسبة الكلام للخارج، أو عدم اقتضاءها، فلا فرق بين جمليتي: قام زيدٌ، والسماء فوقنا، من حيث اقتضاء نسبتها لوجود واقع خارجي، أما كون الخبر بالجملة الأولى لم يكن صادقاً، أو كون الجملة الثانية مسلمة عقلية، لا تحتمل التكذيب، فلا ينبغي اعتبارهما في إطار علم المعاني، أما العلوم الأخرى فلها أن تعتبر ما تشاء مما يتعلق بغاياتها، وأن توظف هذا المفهوم اللغوي البلاغي للوصول إلى أغراضها، غير أن هذه الاعتبارات ينبغي أن تبقى محصورة في إطار هذه العلوم.

وقد استبعد القزويني اعتبار الصدق والكذب، واستبدل به مطابقة نسبة الكلام للخارج، أو عدم مطابقتها، فالمهم في المفهوم اللغوي البلاغي للخبر أن يكون لنسبته خارج، تطابقه أو لا تطابقه، وقد ذكر الرضي الاسترابادي (ت 686هـ) هذه الدلالة اللغوية للخبر بقوله: ((جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر يحتمل الصدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً))⁽¹⁰⁰⁾. وقوله: ((أنه يحتمل الكذب من حيث العقل)) هو اعتبار غير لغوي، وهذا ما ذكره القرافي أيضاً، حيث قال: ((اعتقد جماعة من الفقهاء أن قولنا في حد الخبر أنه المحتمل للصدق والكذب، أن هذا الاحتمال لهما استفاده الخبر من الوضع اللغوي، وأن الوضع اقتضى ذلك، وليس كذلك، بل لا يحتمل الخبر من حيث الوضع إلا الصدق خاصة، وتقريره: أن العرب إنما وضعت الخبر للصدق دون الكذب، لإجماع النحاة، والمتحدثين على اللسان أن معنى قولنا: قام زيد، حصول القيام في الزمان الماضي، ولم يقل أحد أن معناه: صدور القيام أو عدمه، بل جزم الجميع بالصدور ... لم يختلف في ذلك اثنان من أئمة العربية، فعلمنا أن اللغة إنما هي الصدق دون الكذب، فإن قلت: فما معنى قولكم: إنه يحتمل

(98) الإيضاح: 50/1.

(99) التلخيص: 38.

(100) شرح الرضي على الكافية: 124/1.

الصدق والكذب على هذا التقرير الذي اقتضى أن الصدق متعين له، فلا يحتمل إلا إياه؟ قلت: معناه أن ذلك يأتيه من جهة المتكلم، لا من جهة الوضع، فإن المتكلم قد يستعمله صدقاً على وفق الوضع، وقد يستعمله كذباً، على خلاف مطابقة الوضع...»⁽¹⁰¹⁾.

وكلام القرآني أكثر دقة ووضوحاً من كلام الرضي الذي رأى أن احتمال الكذب يأتيه من جهة العقل، أو نسبية الإدراك العقلي، غير أن مبنى الاحتمال، في الحالتين يرجع إلى المتكلم، وما يتعلق به من اعتبارات لا تتعلق بالوضع اللغوي للكلام الذي هو مجال الدراسات اللغوية، ومنها مبحث الإنشاء والخبر، كما يدرس في علم المعاني.

وتبدأ بعد القزويني مرحلة الشروح والحواشي التي دارت حول التلخيص والإيضاح والمفتاح، وهي جهود تفتقر في غالبها إلى مواصفات البحث العلمي الجاد المبدع، والتصور الصحيح لأهداف علم المعاني، والبلاغة بشكل عام، وهي أثر من آثار حالة عامة من الركود والتراجع في الحياة العلمية والثقافية. ومن الخطأ تحميل مسؤوليتها على أشخاص كالقزويني والسكاكي، أو على مناهج علمية، كالمنهج العقلي الكلامي كما يفعل بعض الباحثين المعاصرين.

وفي العصر الحديث، ومع ارتفاع الأصوات الناقدة للموروث البلاغي، والداعية إلى تجديد مناهجه، لا نكاد نجد إضافات علمية جادة، فلا زال هذا الموروث يفرض نفسه على مناهج الدراسة البلاغية، وعلى جهود الدارسين المعاصرين، بل نجد أحياناً تقصيراً في استيعاب التراث البلاغي، وهذه أمثلة تخص موضوعنا مبحث الخبر والإنشاء:

يعود الدكتور أحمد مطلوب إلى المفهوم المنطقي للخبر، ويشرحه شرحاً يقصر عن صورته الواضحة عند علماء البلاغة، يقول: ((الخبر كل كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته، وهذا التعريف يصدق على كل كلام يؤخذ من غير النظر إلى قائله، والأخبار التي وردت في القرآن الكريم، وأحاديث النبي ρ ، والحقائق العلمية، والبداهيات التي لا شك فيها، لا يمكن أن تحتمل الكذب، مع أنها إخبار عن شيء، ولذلك تخرج من هذا التعريف!))⁽¹⁰²⁾، فيأخرجه الأخبار المقطوع بصدقها، والحقائق العلمية والبداهيات من حد الخبر يتجاهل القيد (لذاته) الذي ذكره، ويناقض كلامه: ((من غير النظر إلى قائله)) ويتعارض مع التقسيم الثنائي للكلام الذي يحصره في الخبر والإنشاء، فحد الخبر بقيده المذكور يشمل الأخبار جميعاً، ويوضح ذلك القرآني بقوله: ((وقولنا: لذاته احتراز من تعذر الصدق أو الكذب فيه؛ لأجل المخبر به أو المخبر عنه، فالأول: كخبر الله تعالى، أو رسوله ρ ، أو خير مجموع الأمة، فإنه لا يقبل الكذب، والثاني: كقولنا: الواحد نصف الاثنين، فإنه لا يقبل الكذب، أو الواحد نصف العشرة، فإنه لا يقبل الصدق...))⁽¹⁰³⁾ وكلام الدكتور مطلوب يفيد وجود قسم ثالث للكلام لم يتحدث عنه.

(101) الفروق: 24/1.

(102) أساليب بلاغية: 89.

(103) الفروق: 18/1-19.

ويعرض باحث آخر هذه الصورة التقليدية نفسها للخبر والإنشاء، ويستدرك على البلاغيين تقسيمهم للإنشاء إلى طليبي وغير طليبي، ويكتشف أن البلاغيين فاتهم أن أساليب الإنشاء غير الطليبي هي أساليب خبرية تحتل التصديق والتكذيب، وضرب أمثلة لأساليب المدح والقسم والتعجب، وإذا أمعنا النظر في كلامه، نجد أنه هو الذي فاته التفريق بين القسم والمقسم عليه، والشعور بالإعجاب في أسلوب المدح، وما يفيد من الثناء والمدح، والشعور بالتعجب في (ما أجمل السماء) والمتعجب منه، وهو جمال السماء الذي يعبر عنه عند إرادة الإخبار بجملته: السماء جميلة⁽¹⁰⁴⁾ وقد مرّ علينا تفريق ابن الحاجب بين هذه الأساليب⁽¹⁰⁵⁾ وعدم التفريق بينها يجعل من قولنا: (ما أجمل السماء) مرادفاً لقولنا: (السماء جميلة) ومساوياً له في الدلالة، وهو أمر يخالف بديهيات الدراسات اللغوية والبلاغية.

وفي هذا السياق أيضاً اقترح أستاذي الدكتور جليل رشيد -رحمه الله- ((إلغاء تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، لأن البلاغيين أنفسهم عرضوا لأنماط أسلوبية أخرى لا تدخل ضمن التقسيم، كالفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة))⁽¹⁰⁶⁾. وسبق اقتراحه انتقاداً للبلاغيين وآرائهم في مباحث الخبر، وهو انتقاد لا يقوم على أساس علمي متين، ويكفي أن نقف عند اقتراحه إلغاء تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وتعليقه ذلك بعدم دخول الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة في التقسيم، وهو أمر غريب، فالفصل والوصل لا يكون إلا بين جملتين خبريتين أو إنشائيتين أو مختلفتين خبرياً وإنشائياً، والبلاغيون جعلوا اتفاق الجملتين في الإنشائية أو الخبرية، أو اختلافهما آلية أساسية لمعرفة مواضع الفصل والوصل، أما الإيجاز والإطناب والمساواة فهي الكلام كله، فلا يخلو كلام من أحد هذه المستويات الثلاثة؟! وهي لا تخلو من أن تكون خبراً أو إنشائياً.

وقد لاحظ ((عند التفتازاني - وهو من شراح التلخيص - ما يشير إلى رفضه لفكرة تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، ويعمل التفتازاني ذلك بقوله: ((لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً.))⁽¹⁰⁷⁾. وعدت إلى نص التفتازاني فلم أجد هذه الإشارة، ولا الإشارة إليها، فهو يعلل لترتيب وتبويب مباحث علم المعاني ليس غير.

¹⁰⁴ (ينظر: البلاغة العربية بوجهة جديدة: قراءة في الشاهد، د. محمد مسعد العودي: 12-15.)

¹⁰⁵ (ينظر الهامش 79، 80 من هذا البحث.)

(106) الجملة الخبرية ودلالاتها البلاغية عند الكلاميين، مجلة آداب الرفادين، عدد 8، 1977، ص: 549-550.

(107) م. ن: ع 8: 531. ونص التفتازاني في المختصر من شروح التلخيص: 1/192.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.
- 2- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
- 3- أدب الكاتب، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط4، 1963.
- 4- أساليب بلاغية، الفصاحة، البلاغة المعاني، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.
- 5- الأصول- دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1988م.
- 6- الأمالي الشجرية، ابن الشجري هبة الله بن علي العلوي (ت542هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 7- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت664هـ) تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م.
- 8- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي علي بن يوسف (ت646هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1952م.
- 9- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبدالرحمن (ت739هـ) تحقيق: لجنة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- 10- البرهان في وجوه البيان، ابن وهب الكاتب أبو الحسين إسحق بن إبراهيم، تحقيق: د. حفني محمدشرف، مكتبة الشباب، 1969.
- 11- البلاغة- تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دارالمعارف بمصر، 1965م.
- 12- البلاغة العربية بوجهة جديدة- قراءة في الشاهد، د. محمد مسعد العودي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن، ط1، 2010م.
- 13- البلاغة العربية- تاريخها- مصادرها- مناهجها، د. علي عشري زايد، مكتبة الشباب، مصر، 1982م.
- 14- البلاغة عند السكاكي، د. أحمد مطلوب، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1964م.
- 15- البيان العربي- دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، مكتبة الأنكلو المصرية، ط2، 1958م.

- 16- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) تحقيق: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1432هـ.
- 17- تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي، المكتب الإسلامي، دمشق. ن ط1، 1977م.
- 18- التحرير في أصول الفقه، الكمال بن الهمام الحنفي (ت861هـ) مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، 1351هـ.
- 19- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك محمد بن عبدالله (ت672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
- 20- التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني (ت739هـ) بشرح: عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1932م.
- 21- تيسير التحرير، محمد أمين أمير بادشاه، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، 1351هـ.
- 22- الجملة الخيرية ودلالاتها البلاغية عند الكلاميين، د. جليل رشيد فالح، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب جامعة الموصل، ع8، س1977م.
- 23- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (ت837هـ) تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت.
- 24- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت471هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.
- 25- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألويسي (ت1270هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 26- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة بنغازي، 1973.
- 27- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك محمد بن عبدالله (ت672هـ) تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة ن ط1، 1982م.
- 28- شروح التلخيص، خمسة كتب رتبها فرج الله زكي الكردي، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه بمصر، 1937م.
- 29- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت395هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى الباي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1977م.
- 30- عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، بيروت، ط1، 1973م.
- 31- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت773هـ) = شروح التلخيص.
- 32- علم المعاني، د. عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974م.

- 33- علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب، دي لاسي أوليزي، ترجمة: د. وهيب كامل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962م.
- 34- الفروق، شهاب الدين القرافي أحمد بن إدريس (ت684هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1344هـ.
- 35- فهم القرآن ومعانيه، الحارث بن أسد المحاسبي (ت243هـ) تحقيق: حسين القوتلي، دار الكندي، ودار الفكر، بيروت، ط2، 1398هـ.
- 36- قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1966م.
- 37- الكتاب، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م.
- 38- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) أبوالبقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ) تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م.
- 39- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1939م.
- 40- المختصر، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ) = شروح التلخيص.
- 41- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت626هـ) تحقيق: د. عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- 42- المقابسات، أبو حيان التوحيدي (ت بعد400هـ) تحقيق: حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط1، 1929م.
- 43- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق: محمد عبدالحق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- 44- مناهج بلاغية، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م.